قوات الامن الجزائرية تمنع مسيرة تضامنية مع الشعبين اللبناني والفلسطيني بالعاصمة

الجزائر ـ «القدس العربي»:

منعت قوات الأمن الجزائرية امس الخميس مسيرة شعبية دعت لها حركة مجتمع السلم (اخوان مسلمون) التي يقودها ابو جرة سلطاني (وزير دولة مكلف بمهمة لدى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة).

وشهدت ساحة «اول مايو» بالجزائر العاصمة منذ الساعات الاولى لنهار امس نشر تعزيزات أمنية من عناصر قوات الشرطة لمنع المسيرة.

ووزع المنظمون ملصقات دعائية على المواطنين حملت شعار «رفض الصمت والذل». وكان من المقرر ان تذهب المسيرة من الساحة المذكورة باتجاه مقر هيئة الامم المتحدة بحي حيدرة بأعالي العاصمة الجزائرية تعبيرا عن تضامن الشعب الجزائري تجاه ما يعانيه الشعبان اللبناني والفلسطيني.

وحضر للمشاركة في المسيرة المئات من أنصار حركة مجتمع السلم بينما غاب عنها قياديون معروفون من بينهم رئيسها أبو جرة سلطاني.

وقد اقتصر الحضور على بعض برلمانيي الحركة الحليفة للنظام الجزائري منهم عبد الرزاق مقري ووزير الصناعات الخفيفة الأسبق عبد المجيد مناصرة.

ودخل المشاركون في التجمع في مواجهات مع عناصر التدخل وضباط في صفوف الشرطة تعرض خلالها بعض المناضلين للضرب والتعنيف وأدت إلى اعتقال 17 متظاهرا اقتيدوا الى مقر محافظة الشرطة بحي ساحة «أول مايو».

ورفض المتظاهرون الانسحاب واشترطوا اطلاق زملائهم. وجرى تلاسن بين المنظمين وقادة القوى الامنية بعين المكان.

وقال مقري لـ«القدس العربي» انه «ما كان لقوات الامن ان تتدخل بهذه الطريقة خاصة وان المسيرة تضامنية ولا نريد منها شيئا اخر».

يذكر ان السلطات الجزائرية منعت منذ 17 حزيران/يونيو 2001 المسيرات والتظاهرات بالجزائر العاصمة اثر مسيرة نظمتها عروش منطقة القبائل وتحولت الى عنف ومواجهات خلفت ستة قتلى واحراق العديد من المنشآت العمومية.

وتتذرع السلطات الجزائرية في منع المسيرات في الشوارع بسريان حالة الطوارئ المعمول بها منذ بداية سنة 1992.

وتشترط وزارة الداخلية على كل حزب يرغب في تنظيم مسيرة شعبية ان يتقدم بطلب الحصول على ترخيص من ولاية الجزائر.

وعادة ما كان يسمح بتنظيم تجمعات في القاعات الرياضية المغلقة دون الشوارع والساحات المفتوحة.

مقتل اربعة من عناصر الحرس البلدي غرب الجزائر

الجزائر ـ «القدس العربي»:

قتل اربعة من عناصر الحرس البلدي ليلة الثلاثاء ـ الاربعاء ببلدة حمام ريغة بولاية عين الدفلى (150 كلم غرب الجزائر العاصمة) في كمين نصبه لهم مسلحون على طريق جبلي صعب.

وتتراوح اعمارهم مابين 35 و50 عاما.

وذكرت مصادر صحافية امس ان الاربعة الذين تتراوح اعمارهم مابين 35 و45 سنة فوجئوا بوابل من الرصاص عندما كانوا يقومون بدورية على طريق جبلي يربط بين عين الدفلى وخميس مليانه احدى اكبر دوائر هذه الولاية.

وذكرت صحيفة «الوطن» الناطقة بالفرنسية ان المهاجمين استولوا على اسلحة اعوان الحرس البلدي قبل ان يلوذوا بالفرار في الغابات المجاورة.

وعادت في المدة الاخيرة عمليات الاغتيال بشكل لافت في عدة مناطق بالجزائر خلفت مقتل العديد من عناصر الجيش والحرس البلدي ومدنيين.

وقال وزير الداخلية يزيد زرهوني في تصريح قبل يومين ان العمليات الاخيرة هي «تضليلية» انتهجتها عناصر «الجماعة المسلحة للدعوة والقتال» لـ«ايهام الراي العام انها مازالت قوية».

وقال زرهوني ان مفاوضات تجري حاليا مع مسلحين في منطقة بومرداس (50 كلم شرق الاصنام) بهدف استسلامهم لقوات الامن والاستفادة من اجراءات العفو التي تضمنها قانون السلم والمصالحة الوطنية.

ورفض زرهوني الكشف عن عدد هؤلاء واكتفى بالقول ان ذلك سيأتي في حينه حتى لا يتم التشويش على «المفاوضات». وقال ان عدد الذين نزلوا من الجبال بلغ الى حد الآن 200 عنصرا بينما رفض الى حد الآن 800 وضع اسلحتهم والاستسلام.

سيف الاسلام القذافي يدعو الى صرف النظر عن قمة عربية لن تفيد احدا

ليبيا تكثف اتصالاتها مع الدول العربية لوضع حد للهجوم الاسرائيلي على لبنان

■ طرابلس ـ يو بي آي: كثفت ليبيا امس الخميس اتصالاتها مع الأمين العام للجامعة العربية وعدد من وزراء الخارجية العرب لبلورة موقف عربي موحد يؤدي الى وقف فوري للعدوان الاسرائيلي على لبنان.

وأكدت مصادر ليبية مسؤولة أن وزير الخارجية عبدالرحمن شلقم تبادل وجهات النظر مع نظرائه في مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان وسورية ودولة الامارات والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى حول المواقف العربية والدولية بشأن العدوان الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية .

وأشارت المصادر نفسها الى أنه تم التأكيد خلال هذه الاتصالات على الحاجة الملحة لتكثيف الجهود العربية لحماية الشعب اللبناني من المجازر الوحشية التي يتعرض لها أبناؤه والتدمير لمتلكاته من جراء هذا العدوان الاسرائيلي.

وكان رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي جدد الاثنين الماضي وقوف بلاده مع الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الاسرائيلي الذي يتعرض له لبنان وذلك في محادثة هاتفية أجراها رئيس الحكومة اللبنانية فواد السنيورة مع نظيره الليبي.

وأكد البغدادي في تلك المحادثة بأن بلاده تدعو الى اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف الأعمال العدوانية الاسرائيلية ضد الشعب اللبناني.

يذكر أنه تم الاعلان في طرابلس في الثالث عشر من الشهر الجاري أن ليبيا اتفقت مع المغرب والامارات العربية واليمن وسورية والجامعة العربية على بذل الجهود المكثفة لوضع حد للعدوان الاسرائيلي على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

وجاء ذلك في أعقاب اتصالات أجراها وزير الخارجية الليبي عبدالرحمن شلقم مع نظرائه في الدول المذكورة.

ويأتي التحرك الليبي عقب التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وخاصة في لبنان وفلسطين.

ومن جانبه دعا رئيس مؤسسة القذافي للتنمية سيف الاسلام القذافي القادة العرب الى صرف النظر عن القمة التي يعتزمون عقدها «وحفظ ماء وجههم» باعتبار أنها لن توقف الدماء والدمار في لبنان وفلسطين.

وأكد نجل الزعيم الليبي معمر القذافي في تصريح له مساء الاربعاء بأنه يجب عقد قمة عربية يتفق عليها مسبقا يكون من أهم نتائجها الاتفاق على تحويل العوائد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أو جزء منها بسبب تداعيات الحرب لدعم الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وشدد على ضرورة أن تقوم هذه القمة بمنح لبنان الدعم المادي والمعنوي لتقوية قدراته الدفاعية ليتمكن من الدفاع عن أرضه.

وشدد سيف الاسلام على ضرورة أن يقوم العرب بمنح شرعية للمقاومة في لبنان والاعتراف بها لتقويتها سياسيا ومعنويا وداخليا وخارجيا.

وقال ان القمة العربية «في هذه الحالة يكون له معنى وقيمة أما عداها فهو تهريج.. والأفضل أن يلتزم كل واحد داره ويكتفي بمشاهدة المآسي على شاشة التلفاز».

وأعلن أن مؤسسته والهلال الأحمر الليبي ستقومان بتسيير قوافل جوية للاغاثة الغذائية والصحية تحديا للطيران الاسرائيلي.

وأشار نجل القذافي في هذا الخصوص الى أن مؤسسة القذافي ستقوم بتقديم العون للذين يرغبون في التطوع لمساعدة أشقائهم اللبنانيين ونقل أية مساعدات لهم.

البرلمانيون المغاربيون يطالبون بوقف الهجوم الاسرائيلي على لبنان وغزة

■ تونس ـ اف ب: طالب المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي الذي يضم الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس الاربعاء بممارسة ضغوط دولية لوقف الهجوم الاسرائيلي على لبنان وقطاع غزة.

ودعا المجلس في بيان «البرلمانات في كل انحاء العالم» واللجنة الرباعية الدولية للشرق الاوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة) ومجلس الامن الدولي الى «التدخل الفوري لوقف العمليات العسكرية الاسرائيلية ووضع حد لمعاناة الشعبين اللبناني والفلسطيني».

ووجه المجلس الذي تترأسه تونس حاليا نداء لمساعدة الشعبين اللبناني والفلسطيني «ليتمكنا من اعادة بناء ما دمره الجيش الاسرائيلي».

واكد دعمه لـ«المقاومة» معربا عن اسفه لسقوط الضحايا المدنيين و«للاضرار المادية والاقتصادية» في لبنان.

وفي الرباط، قال مصدر رسمي ان المغرب والسلفادور دعوا الى «وقف فوري لاطلاق النار بهدف وضع حد» للهجوم الاسرائيلي على لبنان.

ووجه هذا النداء وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى ونظيره السلفادوري فرانسيسكو لاينيز خلال اجتماع ناقشا فيه تطوير التعاون بين البلدين.

وشدد الوزيران على «ضرورة حل النزاعات بالحوار والمفاوضات» وفق المصدر نفسه.

وتواصل اسرائيل شن هجوم عسكري على لبنان وقطاع غزة ردا على قيام حركة حماس الفلسطينية وحزب الله الشيعي اللبناني بأسر ثلاثة جنود اسرائيليين.

تونس ترسل مساعدات انسانية عاجلة الى لبنان والفلسطينيين

■ تونس ـ رويترز: قالت مصادر رسمية امس الخميس ان الرئيس التونسي زين العابدين بن علي قرر ارسال مساعدات انسانية عاجلة الى لبنان والاراضي الفلسطينية تخفيفا لاثار العمليات العسكرية الاسرائيلية هناك.

وذكرت وكالة الانباء الحكومية (وات) ان الرئيس بن علي جدد في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة «مؤازرته للحكومة اللبنانية في مواجهة التداعيات الخطيرة واللاانسانية» للهجوم الاسرائيلي الذي خلف مئات القتلى وتدمير البنية التحية.

واضافت ان بن علي اذن بفتح حساب بنكي لجمع التبرعات المالية لتمكين المواطنين من المساهمة في مجهود التضامن الانساني مع الشعبين.

كما شدد بن علي خلال اتصاله بالسنيورة على ضرورة تدخل المجتمع الدولي سريعا لوقف اطلاق النار وتقديم كل الدعم والمساعدة للبنان.

اتحاد الكتاب التونسيين يدعو الى مؤازرة لبنان

■ تونس ـ يو بي أي: استنكر اتحاد الكتاب التونسيين امس الخميس بشدة ما وصفه بـ«الهجوم الهمجي» الإسرائيلي على لبنان الذي دخل يومه التاسع، ودعا الى الوقوف الى جانب الشعب اللبناني في هذه الظروف المصيرية.

وقال في بيان وزعه «في هذه الأيام العصيبة التي يعيشها الأشقاء في لبنان العربي بسبب العدوان الصهيوني الغاشم على الأرض والانسان والبنى التحتية، وعلى كل شيء يتحرك من الجنوب الى الشمال يستنكر الكتاب التونسيون بشدة هذا الهجوم الهمجي».

واعلن الاتحاد تضامنه «القوي وتعاطفه الكامل مع الأشقاء في لبنان»، وقال البيان ان الكتاب يناشدون «جميع الاتحادات العربية والدولية للكتّاب والأدباء الوقوف الى جانب الشعب اللبناني ونصرته في هذه الظروف المصيرية،ودعم مقاومته،والتنديد بما يقترفه العدو الصهيوني من جرائم ومجازر رهيبة ضد الشعب اللبناني الأعزل والمسالم».

الى ذلك، تواصلت ردود فعل الشارع التونسي ،إذ اعتبر المخرج المسرحي التونسي المنصف السويسي أن ما يحدث حاليا في لبنان هو «امتداد لما حدث ويحدث في العراق وفي فلسطين».

وقال انه يشعر مع ذلك بالفرح لأن «المقاومة اللبنانية هي مدعاة للايمان بالطاقات العربية الاسلامية، وبالقدرات الدفاعية وان الأمل مازال قائما في هذه الأمة. كما ان الشعوب العربية يمكن لها ان تتحرك اذا ما تركتها السلط المهزومة».

ومن جهتها انتقدت المسرحية التونسية زهرة بن عمار بشدة الموقف العربي الرسمي تجاه لبنان وفلسطين، وقالت ان هذا الموقف «هو بمثابة من يلقي بقشة لغريق في بحر ليس فيه ماء فقط،وانما وحوش وقروش تفتك بالغريق».

وبالمقابل اعتبر المحامي سمير عبد الله أن «الحقيقة المرة التي كشفها العدوان الاسرائيلي على لبنان هي أن السياسة الدولية فقدت أخلاقياتها،ولم يعد للقانون الدولي أي وزن».

السفير الاسرائيلي في مدريد يعلن ان العلاقات مع مدريد تمر بمرحلة حساسة

موراتينوس ردا على انتقادات: الحكومة الاسبانية ليست «معادية للسامية»

رئيس الوزراء سبتيرو في تجمع شبابي بالكافية الفلسطينية امس الاول بآليكانته، مما جلب لبلاده تلك التهمة لتقليدية: «معاداة السامية»

■ مدريد ـ اف ب: اكد وزير الخارجية الاسباني ميغيل انخيل موراتينوس امس الخميس ردا على انتقادات موجهة اليه من المعارضة الاسبانية اليمينية، ان الحكومة الاسبانية الاشتراكية ليست «معادية للسامية».

وكان رئيس الحكومة الاسباني خوسيه لويس رودريغيز سبتيرو انتقد الاربعاء استخدام اسرائيل «للقوة المفرطة» في لبنان. والتقطت له صورة بالكوفية الفلسطينية خلال لقاء سياسي في اليكانتي في جنوب اسبانيا.

واتهم متحدث باسم الحزب الشعبي (معارضة ـ يمين) سبتيرو بأنه اظهر «عداء للسامية وللصهيونية وللاسرائيليين»، عبر ادانته اسرائيل. كما اعتبر ان وضع الكوفية «غير مناسب».

وقال موراتينوس خلال منتدى اقتصادي ردا على مداخلة لعضو في الجالية اليهودية الاسبانية، ان مثل هذه الاتهامات تشكل «خطأ كبيرا»، مضيفا ان القول ان الحكومة الاسبانية «معادية للسامية» امر «غير مقبول».

وتابع ان اسبانيا «صديقة لاسرائيل» و«نحن قلقون جدا» ازاء الوضع في تلك البلاد، مضيفا انه لن يتلقى «اي درس في معاداة السامية من احد».

الا انه رأى ان القدرة على توجيه الانتقادات الى «اعمال» حكومية تعتبرها «غالبية الشعب الاسباني خاطئة» امر طبيعي.

وقال من جهة ثانية ان وضع سبتيرو الكوفية الفلسطينية حول عنقه «لا يعني شيئا بتاتا» في ما يتعلق بالسياسة الاسبانية في الشرق الاوسط.

واضاف موراتينوس «هل تشعر اسرائيل اليوم انها اكثر امنا بعد ان بدأت هجومها العسكري؟ انا اقول لا. للاسف، فان الاعمال الاحادية الجانب لم تقدم الامن لاسرائيل» كما حصل في غزة او لبنان خلال السنوات الاخيرة.

وقال الوزير الاسباني ان «الامن الافضل يتحقق عندما يكون هناك تفاوض سياسي ودبلوماسي» كما حصل مع مصر مثلا.

وشدد على وجوب «وضع حد نهائي للعنف» الحالي في الشرق الاوسط، مطالبا مجلس الامن الدولي باتخاذ «قرار واضح» حول الموضوع.

ورأى سبتيرو منذ 14 تموز/يوليو ان اسرائيل «مخطئة» في الرد المبالغ به في لبنان، مطالبا «بتعليق فوري لاعمال العنف».

ومن جهته قال السفير الاسرائيلي في مدريد فيكتور هاريل امس الخميس ان العلاقات بين اسبانيا واسرائيل «ليست في افضل مراحلها».

وقال هاريل للصحافيين «توجه هنا انتقادات قاسية جدا وغير عادلة تجاه اسرائيل» وعملياتها في لبنان، انتقادات «تتخطى بكثير اجماع الاتحاد الاوروبي».

احصت ثلاثة مواقع فشل في سياسة واشنطن لمواجهة التيار الاسلامي

دراسة تلفت نظر امريكا الى ان الحركات الاسلامية المعتدلة في أنحاء العالم تمثل تيارا كبيرا ومقبولا في المجتمعات الاسلامية

واشنطن ـ «تقرير واشنطن»:

تحت عنوان «السياسة الخارجية الأمريكية والتجديد الاسلامي» أصدر معهد السلام الدولي USIP دراسة حديثة حول دور الولايات المتحدة في وضع اطار يساهم في تحديد طبيعة المناقشات والجدل الدائر الآن داخل المجتمعات الاسلامية بين ما يسمى بالتيارات السلفية الأصولية، و«تيار التجديد الاسلامي». ونشرت الدراسة على موقع «تقرير واشنطن» (خدمة تابعة لمعهد الامن العالمي وهو مؤسسة غير حكومية).

صاحب هذه الدراسة الدكتور عبد السلام مغراوي الخبير في شؤون الاسلام السياسي والاصلاح، وهو مدير برنامج «مبادرة العالم الاسلامي» بمعهد السلام الدولي بواشنطن.

وتحاول الدراسة لفت نظر واشنطن الى أن الحركات الاسلامية المعتدلة في أنحاء العالم، أو ما سمي في البحث «حركة التجديد الاسلامي» تمثل تيارا كبيرا مقبولا في المجتمعات الاسلامية. وتتمثل أهمية هذه الحركة بالنسبة للولايات المتحدة في امتلاكها عناصر القدرة على دفع عملية الاصلاح والتطور، اضافة الى محو وكشف التطرف الديني الذي ساعد على انتشار الكراهية والمشاعر السلبية داخل البلدان الاسلامية تجاه الثقافة الغربية بمجتمعاتها المختلفة.

تبدأ الدراسة بتقييم للسياسة الأمريكية الحالية تجاه العالم الاسلامي، مشيرة الى فشل ثلاثة من أهم محددات سياسة واشنطن لمواجهة التيار الاسلامي المتطرف ومخاطره التي تهدد مصالح الولايات المتحدة محليا وعالميا، وتلك المحددات تتضمن:

1 ـ الحرب العالمية ضد الارهاب.

2 ـ مبادرة شراكة الشرق الأوسط بما فيها من برامج (مالية وتدريبية) لدعم الديمقراطية والاصلاح السياسي بالعالم العربي.

3 ـ جهود الدبلوماسية العامة التي تهدف الى تحسين صورة الولايات المتحدة بالعالم الاسلامي.

وتشخص الدراسة المشكلة الأساسية التي تواجه هذه الاستراتيجية الأمريكية في تناقض في السياسات الثلاث من حيث الأهداف. فعلى سبيل المثال يتطلب نجاح جهود الولايات المتحدة لمحاربة الارهاب تعاون الحكومات العربية ذاتها التي تقف في طريق واشنطن لتحقيق اصلاح سياسي ملموس في الأنظمة السياسية أملا في أن يوفر الاصلاح السياسي بيئة سياسية واجتماعية ملائمة تهمش الجماعات الاسلامية المتطرفة بسبل ديمقراطية سلمية.

وفي هذه الحالة تواجه الادارة الأمريكية خيارين متناقضين، أما التهاون في سياسة دعم الديمقراطية لكسب تأييد الأنظمة الاستبدادية في الحرب ضد الارهاب، وأما التخلي عن عنصر أساسي في استراتيجية مكافحة الارهاب حتى تستطيع واشنطن أن ترغم الحكومات العربية على تطبيق الاصلاح السياسي بلا قيود. وتعرب نفس المشكلة عن نفسها في تبني سياسة الدبلوماسية العامة: فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تدعم العناصر الاسلامية المعتدلة ضد التيار السلفي عندما يكون كل تنظيم سياسي اسلامي سواء متطرف أم معتدل تحت رقابة شرسة ومقيدة من الحكومات العربية المحلية، ومن جانب الحكومة الأمريكية في بعض الأحيان؟

وبعيدا عن هذه التناقضات الحادة في مبادئ وأهداف السياسات المختلفة، يقول التقرير ان واشنطن تعاني من سوء فهم كبير لتركيب الثقافة السياسية بالعالم الاسلامي. ودليلا على ذلك نجد تعريفات خاطئة بواشنطن لمصطلحات مثل «سلفي» و«جهادي» أو «متطرف» حيث أن السياسة الأمريكية تنظر الى غالبية التيارات الاسلامية من خلال عدسة التدين الراديكالي دون اعتبار التفاوت الشاسع بين مبادئ وأهداف التنظيمات الاسلامية المختلفة، ودون تقدير الميول الاصلاحية المعتدلة التي تتبناها العديد من هذه التنظيمات في نفس الوقت.

وتعتبر الدراسة أن اساءة فهم واشنطن لهذه الاختلافات الموجودة داخل التيار الاسلامي تمثل خطأ فادحا نظرا لأن التيارات المعتدلة، أي ما سماه الكاتب «حركة التجديد الاسلامي»، قد تنجح في اضعاف الجماعات الاسلامية المتطرفة ان حظيت بالدعم اللازم من الولايات المتحدة. ولكن اذا ما استمرت واشنطن على نهجها الحالي الذي لا يعترف بالفرق بين اصلاحي أو متطرف داخل التيارات الاسلامية، ستؤدي هذه السياسة الأمريكية الى تقوية العناصر الراديكالية على حساب «حركة التجديد الاسلامي».

الحالة المصرية

تستشهد الدراسة بالحالة المصرية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما أدى ما وصفته بضعف جماعة الأخوان المسلمين بسبب رفض الحكومة المصرية برنامجهم السياسي الاصلاحي علاوة على استمرار الحظر السياسي للاخوان في الحياة السياسية، الى ضعف ظاهر وتفتت مؤقت داخل الجماعة، مما ساعد على ظهور تنظيمات اسلامية جديدة مثل جماعة التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد الاسلامي اللتين اتخذتا العنف كوسيلة للمكسب السياسي بعد فشل جهود أعضاء الاخوان لسنوات طويلة في كسب أي شرعية من الحكومة المصرية لبرنامجهم الاصلاحي المسالم. ولذا يرى كاتب الدراسة أن على واشنطن ألا ترتكب نفس النوع من هذا الخطأ من خلال مواجهة التنظيمات الاسلامية دون التمييز بين التيار المعتدل والتيار المتطرف.

اذا السؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمحور حول ماهية تلك التيارات المعتدلة التي يتحدث عنها الكاتب وطبيعتها؟ طبقا للدراسة تتكون حركة التجديد الاسلامي من الأفراد والمؤسسات التي تهدف الى استعادة التراث الاسلامي من العلماء التقليديين التابعين لحكومات الأنظمة السياسة بالدول الاسلامية، وما اسمته الجماعات الاسلامية المتطرفة التي تقتصر أهدافها على رفع راية التعصب والعنف، والحركات الأصولية التي تحاول استغلال العملية الديمقراطية لانشاء نظام سياسي غير حر مبني على مفاهيم ضيقة الأفق تحت شعار الاسلام وتطبيق شريعته فقط.

ورغم أن معظم الأفراد والمؤسسات المنسوبين الى حركة التجديد لا تجمع بينهم أي رابطة تشمل من قريب أو بعيد بصلات رسمية مباشرة، الا أننا نلاحظ تجمع جهودهم تحت حزمة أهداف واحدة، ومن أهمها تحديث المبادئ والقيم والمؤسسات الاسلامية لتتلاءم مع العالم الحديث، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأهمية الاسلام كمرجع ثقافي ضروري. ولذا تحمل حركة التجديد الاسلامي أمل الاصلاح السياسي من خلال رؤية تحديثية اسلامية متسامحة ومتماشية مع تحديات العصر والتراث التاريخي الحي. وتحث الدراسة الولايات المتحدة على الا تتجاهل في سياستها تجاه العالم الاسلامي هذا العنصر الهام المتمثل في الجماعات والاتجاهات الاسلامية الاصلاحية المعتدلة، حيث أن تحقيق أهداف السياسة الأمريكية يتمثل في ضرورة نجاح حركة التجديد الاسلامي ونصرها في المعركة ضد التطرف والتعصب الديني والخمول السياسي.

تقول الدراسة ان حركة التجديد الاسلامي تحمل فرصة ذهبية لتحسين سمعة الولايات المتحدة في العالم الاسلامي ووضعها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن دعم الاصلاح ومواجهة الفكر المتطرف عن طريق التعاون مع حركة التجديد الاسلامي يعطي جهود دعم الاصلاح التي تبذلها الولايات المتحدة مصداقية كبيرة. وتمثل هذه الخطة بديلا مثاليا للخيارات الأخرى مثل سياسات تغيير الأنظمة، والتعاون الأمني مع الحكومات الاستبدادية، أو دعم الديمقراطية من خلال مفاهيم غربية علمانية غريبة على الثقافة السياسية بالعالم الاسلامي.

ويضيف كاتب الدراسة أنه لا شك في أن الترابط بين الاسلام والسياسة أمر واقع، يجب أن تتقبله الولايات المتحدة عاجلا أو آجلا. ولكن التساؤل يبقى، أي رؤية اسلامية ستنتصر في الصراع الجاري بين التطرف التحديث، رؤية التشدد والتعصب الديني أم رؤية التسامح والمساواة والتطور؟ هذا صراع يمكن أن يحسم لصالح الرؤية الأخيرة ان ساندت السياسة الأمريكية مؤيدي التجديد الاسلامي.

توصيات لصناع القرار الأمريكي

وفي ضوء ما سبق، طرحت دراسة معهد السلام الدولي عدة توصيات لترميم السياسة الأمريكية تجاه العالم الاسلامي ومواجهة ما وصفته بخطر التطرف الديني، وتتمثل أهم نقاطها في:

1 ـ انشاء منظمة مستقلة تحت اسم «المؤسسة الاسلامية العالمية» لتعزيز السلام والتنمية والرخاء والانفتاح بالمجتمعات والدول الاسلامية.

2 ـ توفير منح خاصة للجماعات الأمريكية لدعم البحوث والدراسات التي تبرز الأعمال والأفكار «الاسلامية التحديثية».

3 ـ مشاركة الأحزاب الاسلامية على أساس معياري، وتركيز الحوار على القضايا السياسية المهمة مثل حرية الرأي والتعبير، حقوق المرأة والأقليات بدلا من الانشغال الزائد بمسألة الانتخابات الحرة.

4 ـ التأكيد على ضرورة الاصلاحات المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية الهامة.

5 ـ اعادة صياغة هيكل وجهود برامج الدبلوماسية العامة ودعم الديمقراطية والمعونات لتحسين وضع حركة الاصلاح والتجديد الاسلامي.

6 ـ النظر في دعم المؤسسات الخيرية ذات الهوية الدينية التي من الممكن أن تساعد على تقوية الاعتدال الديني بالعالم الاسلامي.